

روح المعاني

الآيات التي تتلى بعد نظير الإشارة في قوله تعالى : الم ذلك الكتاب أو الى مطلق الآيات ومحل الرفع على الابتداء خبره قوله تعالى : آيات القرآن والجملة مستأنفة أو خبر لقوله تعالى : طس وإضافة آيات الى القرآن لتعظيم شأنها فان المراد به المنزل المبارك المصدق لما بين يديه الموصوف بالكمالات التي لانهاية لها ويطلق على كل المنزل عليه صلى الله عليه وسلم للاعجاز وعلى بعض منه وجوز هنا إرادة كل من المعنيين وإذا أريد الثاني فالمراد ببعض جميع المنزل عند نزول السورة وقوله تعالى : وكتاب مبين .

1 .

- عطف على القرآن والمراد به القرآن وعطفه عليه مع اتحاده معه في الصدق كعطف إحدى الصفتين على الأخرى كما في قولهم : هذا فعل السخي والجواد الكريم وتنوينه للتفخيم و المبين إما من أبان المتعدي أي مظهر ما في تضاعيفه من الحكم والأحكام وأحوال القرون الأولى وأحوال الآخرة التي من جملتها الثواب والعقاب أو سبيل الرشد والغي أو نحو ذلك والمشهور في أمثال هذا الحذف أنه يفيد العموم وأما م أبان اللازم بمعنى بان أي ظاهر الاعجاز أو ظاهر الصحة للاعجاز وهو على الاحتمالين صفة مادحة لكتاب مؤكدة لما أفاده التنوين من الفخامة .

ولما كان في التنكير نوع من الفخامة وفي التعريف نوع آخر وكان الغرض الجمع للاستيعاب الكامل عرف القرآن ونكر الكتاب وعكس في الحجر وقدم المعرف في الموضوعين لزيادة التنويه ولما عقبه سبحانه بالحديث عن الخصوص وهنا قدم كونه قرآنا لأنه أدل على خصوص المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز كذا في الكشف .

وقال بعض الأجلة : قدم الوصف الأول وهنا نظرا إلى حال تقدم القرآنية على حال الكتابية وعكس هنالك لأن المراد تفخيمه من حيث اشتماله على كمال جنس الكتب الألهية حتى كأنه كلها ومن حيث كونه ممتازا عن غيره نسيج وحده بديعا في بابه والإشارة إلى امتيازه عن سائر الكتب بعد التنبيه على انطوائه على كمالات غيره من الكتب أدخل في المدح لئلا يتوهم من أولا الأمر أن امتيازه عن غيره لاستقلاله باوصاف خاصة به من غير اشتماله على نعوت كمال سائر الكتب الكريمة وفي هذا حمل أل على الجنس في الكتاب والظاهر أنها في القرآن للعهد فيختلف معناها في الموضوعين واليه يشير ظاهر كلام الكشاف كما قيل واعتذر له بأنه إذا رجع المعنيان إلى التفخيم فلا بأس بمثل هذا الاختلاف وجوز أن تكون في الموضوعين للعهد وأن تكون فيهما للجنس فتأمل وقيل : إن اختصاص كل من الموضوعين بما اختص به من تعيين الطريق .

وجوز أن يراد بالكتاب اللوح المحفوظ وإبانتة أنه خط فيه ما هو كائن إلى يوم القيامة فهو يبينه للناظرين فيه وتأخيرته هنا عن القرآن باعتبار تعلق علمنا به وتقديمه في الحجر عليه باعتبار الوجود الخارجي فان القرآن بمعنى المقروء لنا مؤخر عن اللوح المحفوظ ولا يخفى أن إرادة اللوح منه وهنا إضافة الآيات إليه إذ لا عهد باشتماله على الآيات ولا وصفه بالهداية والبشارة إذ هما باعتبار إبانتة فلا بد من اعتبارها بالنسبة إلى الناس الذين من جملتهم المؤمنون لا إلى الناظرين فيه .

وقرأ ابن أبي عبله وكتاب مبین برفعهما وخرج على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي وآيات كتاب وقيل : يجوز عدم اعتبار الحذف والكتاب لكونه مصدرا في الأصل يجوز الاخبار به عن المؤمنث وقيل : رب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز استقلالاً ألا ترى أنهم حظروا جاء تني زيد وأجازوا جاء تني